

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبية
السنة الثالثة ليسانس - تخصص محاسبة - الأستاذة: بروبعة إلهام
محاضرات في التدقيق المحاسبي

المحاضرة العاشرة: الأخطاء والغش المحاسبي.

من مسؤوليات المدقق فهي اكتشاف الغش والأخطاء المحاسبية واكتشاف الأعمال الغير قانونية في الغش المحاسبي يجب التمييز بين نوعين من الغش المحاسبي هما إساءة استخدام الأصول وإعطاء قوائم مالية مخطئة أي معلوماتها خاطئة. والتي تؤثر على المستثمرين والمقرضين ومستخدمي الكشف المالية بشكل سلبي حيث يحصلون على قراراتهم بناء على معلومات خاطئة وغير صحيحة، أما الأخطاء المحاسبية فهي تكون أخطاء في الاحتساب لمبالغ معينة، حذف حساب معين، أخطاء في التسجيل، وهذه الأخطاء يمكن اكتشافها بسهولة ويجب على المدقق في هذه الحالة إعلام الادارة بتصحيح الأخطاء وإذا لم يفعلوا ذلك فعليه أن يذكر ذلك في تقريره.

وبالنسبة للأعمال الغير قانونية فعلى المدقق أن يذكر مثل رفع دعاوي قضائية على الشركة أو مخالفة قوانين معينة مثل قوانين الضرائب التي تأثر تأثيرا مباشرا على الكشف (جدول حسابات النتائج والميزانية والتدفقات النقدية جدول التغيرات في حقوق الملكية) . وهناك قوانين الحفاظ على البيئة التي لا تؤثر على الكشف بشكل مباشر.

I- الأخطاء المحاسبية:

I-1- تعريف الأخطاء المحاسبية: هي أي تغيير أو حذف في أي عملية من عمليات المؤسسة ونظرا لتعدد العمليات التي تقوم بها المؤسسة يوميا والتي تتم معالجتها محاسبيا ابتداء من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ ثم الترحيل إلى ميزان المراجعة أمرا واردا.

I-2- أسباب ارتكاب الأخطاء:

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب إتباعها من تسجيل وترحيل وتلخيص وتبويب وإستخراج نتائج أعمال المؤسسة.
- السهو والإهمال من قبل موظفي الحسابات.
- الرغبة في اخفاء اختلاس أو رغبة الإدارة في ارتكاب الأخطاء لغرض معين مثل التهرب الضريبي.

I-3- أنواع الأخطاء المحاسبية: تقل وتكثر الأخطاء المحاسبية تبعا لنظام المسك المحاسبي المتبع، وهناك من الأخطاء التي لم تعد موجودة بسبب عدم إستعمال الأنظمة القديمة، حيث تقسم حسب نظام المسك المحاسبي المتبع إلى:

- أخطاء التسجيل اليدوي.
- أخطاء التسجيل الآلي.

أما من حيث قصد الإرتكاب إلى :

- 1- أخطاء عمدية (ارتكابية):** وهي الأخطاء التي تتم بهدف اخفاء حقيقة معينة أو تغطية اختلاس.
- 2- أخطاء غير عمدية:** وهي التي ترتكب عن غير قصد والتي من الممكن أن تنشأ نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية.

بالإضافة إلى التقسيم السابق للأخطاء يمكن أن تقسم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية:

- 1- أخطاء الحذف أو السهو:** وهي ناتجة عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفاتر اليومية أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ.

ويمكن ان يأخذ هذا النوع الشكليين التاليين:

أ- أخطاء الحذف الكلي: وهذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة كون الحذف مس طرفي القيد مما يجعل اكتشافه صعبا ولكن ليس مستحيلا لأن المراجعة المستندية وأسلوب المقرنة بالسنوات السابقة وأسلوب المصادقات الذي قد يكتشفه.

ب- أخطاء الحذف الجزئي: إن حذف جزئي لقيد معين يعطي لنا ميزان مراجعة غير متزن مما يسمح وبسهولة من اكتشاف هذا الخطأ عن طريق المراجعة الحسابية وكذلك مراجعة عملية الترحيل وتصحيحه بإثبات الجزء المحذوف.

- 2- أخطاء ارتكابية:** وهي الأخطاء الناتجة من العمليات الحسابية أو من خلال النقل من المستندات أو نتيجة إجراء القيود المحاسبية للعملية بطريقة غير صحيحة.

ويمكن أن تكون الأخطاء الارتكابية على أحد الأشكال التالية:

جمع الارقام، قلب الارقام 9870 دج بدلا من 9780 دج.

أخطاء عند القيام بترحيل إلى حساب محمود بدلا من محمد.

أ- **أخطاء حسابية:** فعند حدوث أخطاء الجمع مثلا في حساب مجموع المبلغ بكل الرسوم في فاتورة معينة لا يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، لكن حدوث خطأ حسابي في استخراج رصيد معين يؤثر على توازن ميزان المراجعة.

ب- **أخطاء رقمية:** تحدث هذه الأخطاء عادة عند التسجيل المحاسبي للعمليات وعند ترحيلها إلى دفتر الأستاذ مثلا إثبات مستند معين بقيمة 5400 دج مثلا يتمثل في بيع بضاعة إلى زبون بقيمة حقيقية تقدر 4500 دج.

يمكن اكتشاف مثل هذه الأخطاء عن طريق المراجعة الحسابية والأخطاء الجزئية تكتشف عن طريق عدم توازن ميزان المراجعة، ويمكن تخفيض هذه الأخطاء عن طريق ايجاد نظام رقابة داخلي فعال.

3- **الأخطاء الفنية:** هي الأخطاء الناتجة عن عدم فهم المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها مثل عدم تكوين المؤونات الضرورية أو عدم إهتلاك التثبيات بالنسب الكافية مثل هذه الأخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة لذلك يجب على المدقق بذل العناية حتى يستطيع اكتشافها عن طريق الرجوع إلى المستندات وتحليل الارقام ومقارنتها مع أرقام السنوات السابقة وكذلك عن طريق الاستفسارات من الموظفين.

4- **أخطاء متكافئة (معوضة):** وهي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض، فعند حدوث خطأ معين في تسجيل عملية معينة يحدث خطأ آخر ويعوض مقدار الفرق في التسجيل الاول بحيث لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة.

مثلا باعت مؤسسة بضاعة بمبلغ 7000 وقد سجل في دفتر اليومية مبلغ 700 دج ثم ترحيل هذا الحساب إلى دفتر الأستاذ بمبلغ 700 دج نلاحظ مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة والتصحيح إما بال قيد العكسي وإثبات العملية الصحيحة، أو اثبات قيد واحد بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ الحقيقي.

5- **الأخطاء الكتابية:** وهي ناشئة نتيجة الترحيل أو القيد ومنها ما يؤثر على ميزان المراجعة مثال 1: الترحيل إلى نفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات من المورد حسين بالجانب الدائن ولكن بحساب المورد وديع وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ الى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين بدلا من الجانب الدائن.

مثال 2: قيد العملية مرتين.

II- الغش المحاسبي:

إن الغش في ظاهره يشبه الخطأ خاصة في جانبه المادي ويتميز عنه بإضافة عنصر النية أو الهدف من إرتكابه، ويمكن تصنيف الغش حسب معيارين هما : - الهدف من الغش - الطرف القائم به .

II- 1 - **تصنيف الغش حسب الهدف:** للغش هدفين رئيسيين هما: اختلاس الأموال، الأصول وتزوير المحاسبة وإظهار صورة لها غير حقيقية .

أ- **إختلاس الأصول:** يتمثل الإختلاس في حصول الغير (داخل المؤسسة أو خارجها) عن ممتلكات وأصول بغير وجه حق ومن بين الممتلكات الأكثر عرضة للإختلاس: المخزونات، النقديات. ويمكن أن تأخذ العملية عدة أشكال:

* تحويل صك معد لتسديد ديون الموردين بنفس المبالغ الموجودة في الفواتير وتحصيله لفائدة طرف دون المعني في حالة عدم الإشارة فيه على اسم المستفيد.

* الحصول على صك من عميل للحصول وعدم تحويله إلى حساب المؤسسة بل إلى حساب القائم بعملية الإختلاس، عدد كبير من الأمثلة يمكن أن تظهر فيها عمليات الإختلاس ويمكن أن تأخذ أشكال مختلفة لكن المهم في ذلك أنها تضر بالمؤسسة وبالتالي وجب الحرص على تفاديها عن طريق:

- المراقبة الداخلية - المراقبة الكلية ومطابقة الوثائق وعمليات الجرد.

ب- **تزوير الوثائق المحاسبية:** يتم تزوير الوثائق المحاسبية بهدف إظهارها بغير أو بدون وجهها الحقيقي، وتختلف عمليات التزوير باختلاف الهدف من ذلك، فيمكن أن يأخذ هذا النوع شكل إنقاص من الضرائب قصد تسديد أقل مبلغ ممكن، كما يمكن أن تأخذ العملية بشكل عام تسجيل النواتج أي فواتير البيع قصد إظهار رقم الأعمال أقل مما هو عليه، كذلك يمكن تسجيل عمليات غير مدعومة بوثائق خاصة بالتكاليف، وذلك للإنقاص من الأرباح بهدف التقليل من الضرائب، ويمكن أن تأخذ العملية شكلا آخر بإظهار المؤسسة في مركز مالي أحسن من المركز الحقيقي وذلك لتحقيق أرباح وهمية قصد توزيعها أو تحقيق رقم أعمال وهمي قصد الحصول على علاوات المردودية.

II-2 - تصنيف الغش حسب القائم به: يمكن أن يقوم بعملية الغش فئتين أساسيتين: المستخدمون والمسيرون.
أ - **عمليات غش يقوم بها المستخدمون:** يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل الاختلاس أكثر من شكل التزوير وتأتي عملية التزوير لتغطية ذلك .

ب - **عمليات غش يقوم بها المسيرون:** يمكن لهذا النوع من العمليات إعطاء وضعية غير حقيقية للمؤسسة من طرف المسيرين قصد الحفاظ على المنصب أو تغطية مواد التسيير أو الحصول على إمتيازات للمسيرين أو للمؤسسة، وفي حالة المؤسسات التي لها أسهم أو مسجلة في البورصة يقصد بها ارتفاع قيمة أسهمها خاصة عند البيع أو إدخال شركاء جدد.

أما بالنسبة لعمليات الاختلاس بالنسبة لهذه الفئة يمكن القول أنها قليلة جدا أو منعدمة، وعلى العموم لا يمكن لأي نوع من أنواع الغش أن يتم إلا بمشاركة طرفين أو أكثر سواء بشكل إيجابي أي بقصد تقييم النتائج أو بشكل سلبي من طرف المسيرين وذلك لعدم القيام بواجبهم كما ينبغي وعدم وضع مكيانيزمات أو وسائل وإمكانيات للتقليل وإلغاء عمليات الغش.

تقل وتكثر عمليات الأخطاء والغش في علاقة عكسية مع حسن تنظيم المؤسسة وفعالية نظام المراقبة الداخلية.

III- طرق اكتشاف الأخطاء والاحتيال:

يستطيع المدقق إتباع الخطوات التالية لاكتشاف الأخطاء أو الغش:

- 1- التحقق من جمع الجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المراجعة.
- 2- مقارنة أسماء الحسابات في ميزان المراجعة مع أسماء الحسابات في دفتر الأستاذ حيث انه من المحتمل انه لم يتم ترحيل رصيد احدى الحسابات الى ميزان المراجعة.
- 3- مقارنة عناصر ميزان المراجعة الحالي مع السنة السابقة لمعرفة اذا كان هناك عناصر غير وارده في ميزان المراجعة الحالي.

ملاحظة: نظرا للاعتماد في الوقت الحاضر على آليات معالجة المعلومات بطرق آلية فإنه من البديهي التأكد أولا وقبل كل شيء من صحة البرنامج وعدم احتوائه على الأخطاء أو عمليات الغش.